مجلـة رؤى مستقبلية للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2992 - 1449 | المجلد 02 / العــدد: 02 (2025)، ص 66- 78

المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية

Civil Society in Countries Transitioning Towards Democracy

د.بوبقرة الصادق*،

[1] المركز الجامعي بريكة (الجزائر) ، sadek.boubagra@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/15 تاريخ القبول: 2024/12/10 تاريخ النشر: ..20../2025

ملخص:

في هذه الورقة البحثية ، سنحاول أن نركز دراستنا على دور المجتمع المدني، في الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا ، أو لنقل أنها وجدت نفسها أمام حتمية هذا الانتقال لأسباب مختلفة، المجتمع المدني الذي يجد نفسه أمام تحديات كبيرة من اجل إنجاح هذا التحول . ذلك أنه يشكّل ركيزة أساسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من حيث مساهمته في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن العدالة والمساواة.

ومن ناحية أخرى سوف تنصب دراستنا على تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية ذلك أنه قد يتعرض لخطر الانحراف عن مساره، مما يؤدي إلى تكريس سلطة الأمر الواقع بدلاً من تحقيق التغيير الإيجابي. لذا، كان من الضروري فهم كيفية تأسيس مجتمع مدني فعّال يؤدي دوره بشكل صحيح ويمنع الانزلاق نحو الذاتية الهدّامة.

وتبعا لذلك تأتي ورقتنا البحثية لتفكيك هذا الاشكال.

الكلمات مفتاحية: الوعي، الديمقراطية، المجتمع المدني، المشاركة، التغيير

Abstract:

This research paper examines the role of civil society in countries experiencing democratic transitions—or those compelled to undergo such a shift due to various factors. Civil society plays a crucial role in ensuring the success of this transformation, as it serves as a cornerstone in promoting and safeguarding human rights. By fostering a democratic society based on justice and equality, civil society contributes significantly to shaping a stable and inclusive political landscape. At the same time, our study sheds light on the challenges facing civil society in transitional democracies. Without proper direction, it risks veering off course, inadvertently reinforcing the status quo rather than driving meaningful change. This highlights the necessity of establishing a strong and effective civil society capable of fulfilling its role while preventing regression into counterproductive self-interest. that's why

, our research aims to explore and analyze this critical issue

.Keywords: Awareness, Democracy, Civil Society, Participation, Reform.

*د. بوبقرة الصادق

مقدمة:

إن المجتمع المدني بما له من خصائص يمكن ان يكون القاطرة التي تقود الى التغيير، البناء الهادف والواضح، والقيادة نحو مشروع واضح.

لكنه من ناحية أخرى يمكن أن ينتشر فيه الوعي الزائف فيصبح أداة مساهمة في تكريس سلطة الأمر الواقع. اذا بدل ممارسة دوره بشكل صحيح، يصبح معبّرا عن ذاتيته، وهذا ما يجعله أداة لتحقيق أهداف غيره "سلطة سياسية قائمة" مثلا، بما يمكن أن يناله من منافع آنية. إنه ينتقل من الوعي الأصيل إلى الوعي الزائف وهو ما يمكن أن نلمسه في واقعنا

لذلك نقول إن فهم طبيعة ودور المجتمع المدني في عالمنا العربي يعد ضرورة ملحة بل ويشكل تحديا أمامنا، -خاصة في ظل الوضع الراهن- من ناحية كيفية فهم دوره، وسبل تفكيك أدواره، ومحاولة تكييف تلك الأدوار وفقا لما هو عليه الواقع العربي المعاش، بعيدا عن التلقي الغربي ومحاولة نقله كما هو بوصفه قالبا جاهزا نفهم أنفسنا من خلاله. إذ يتعين علينا فهمه من خلال أدوات منهجية ومعرفية خاصة بنا تناسب الوضع والحالة التي هو عليها العالم العربي.

لذلك سنحاول في مقالنا هذا تفكيك هذه الجدلية:

كيف نؤسس لمجتمع مدني يؤدي دوره في مجتمعنا، ونمنعه من الانزلاق نحو ذاتية هدامة؟

أو كيف نؤسس لمجتمع مدني فعّال ؟

ولتفكيك هذا الاشكال سنمر عبر النقاط التالية :

1-مفهوم المجتمع المدني

2- دور المجتمع المدني

3-الفرق بين الوعي الأصيل والوعي الزائف

4-تفعيل دور المجتمع المدني في التأسيس لقيم "العدالة" "المساواة" "المواطنة".

مفهوم المجتمع المدني

1-1-فكرة المجتمع المدني عبر التاريخ

تعد لفضة "المجتمع المدني" من المفاهيم الحديثة المرتبطة أساسا بتشكل الدولة الوطنية الحديثة لكن هذا لا يمنعنا من أن نجد له جذور في تاريخ الفكر الإنساني ولو بمسميات مختلفة، فهو مرتبط من دون شك بالتجمع البشري، إذ الانسان مدني بطبعه على حد

قول ارسطو، إذ لا يمكن بأي حال أن ينعزل عن بني جنسه، فهو بالفطرة ينزع نحو العيش في جماعة1 يؤثر ويتأثر ويدخل في شبكة علاقات لا غنى له عنها، شبكة العلاقات هذه تهدف في النهاية الى تحقيق الخير العام، وإنشاء فضاء تتحقق فيه سعادة الانسان من خلال قبول العيش في جماعة وفق نظام معين.

ولقد تطور مفهوم شبكة العلاقات هذا بتطور الوعي الإنساني بنفسه، وساهم في ذلك انتقاله من الحياة البسيطة الى الحياة الأكثر تعقيدا، ليتطور الرابط الاجتماعي من كونه مجرد التزام معنوي ليرتقي لمفهوم الالتزام القانوني إذ تحول الى أشبه بعقد بين افراد الجماعة الواحدة، ، حيث تأسس المجتمع المدني نتيجة لاتفاق بين الأفراد لتشكيل سلطة سياسية (الدولة) تنظم حياتهم وتمنع "حالة الطبيعة" التي تتسم بالفوضى2 والعنف، فالمجتمع المدني إذن يرتبط بالدولة التي تفرض النظام وتمنح الأفراد الحماية . من أجل حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، مثل الحرية والملكية.3 ، فالمجتمع المدني يجب أن يضمن حقوق الأفراد ويحد من سلطة الدولة بما يخدم الصالح العام، مما يجعل له طابعًا دفاعيًا ضد استبداد السلطة. من خلال محاولة تحقيق الحرية والمساواة أن المجتمع المدني يجب أن يكون في خدمة الصالح العام ويعمل على تكريس المساواة والحرية4.

لاشك أن مفهوم المجتمع المدني استعمل في مواضع عدة ليدلّل على مفهوم الدولة، ومرد هذا التشابك إلى أن التنظيم الاجتماعي حتى ذلك الوقت لم يرتق إلى مفهوم الدولة، فنظام الدولة حديث النشأة، وحتى ان كان هناك تنظيم أشبه بالدولة بما يعنيه مصطلح الدولة المعاصر، فانه كان معبّرا عن مفهوم الدولة الأمّة والذي تشكل وفق ضرورات طبيعية وتاريخية.

لكن مفهوم المجتمع المدني بدأ يتبلور ويتشكّل ليعبّر عن نفسه خارج مفهوم الدولة، حين كتب هيغل كتابه (1770-1831. مبادئ فلسفة الحق)، حيث يعتبر المجتمع المدني مجالاً بين الأسرة والدولة، حيث يحقق فيه الأفراد مصالحهم الشخصية فالمجتمع المدني وفق لرؤية هيغل يعمل كوسيط لتحقيق الفردية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إلا أنه يعتمد على الدولة لضمان النظام والعدالة5.

1-2-مفهوم المجتمع المدني بالمفهوم الحديث

يقدم لنا المفكر الإيطالي غرامشي(1891-1937) مفهومًا جديدًا ومختلفا للمجتمع المدني، ففي كتابه دفاتر السجن، يقدمه لنا في وجهين مختلفين اذ يرى أنه بالإمكان أن يكون

---

1 - ارسطو طاليس، (2009)، السياسة، تر: لطفي أحمد السيد ، (د.ط)منشورات الجمل ، بيروت ، ص 95.

2 -توماس هوبز، (2011)، اللفياثان، تر: ديانا حبيب حرب وآخرون، ط1، كلمة، أبو ضبي ، ص 73.

3 - جون لوك ، في الحكومة المدنية ، (د.ت)تر: محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ص06.

4 -جان جاك روسو، (2011)، في العقد الاجتماعي، تر: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، (ط1)، دار المعارف، بيروت، لبنان، ص 77.

5 -فريدريك هيغل،(2007)، أصول فلسفة الحق، تر: امام عبد الفتاح إمام، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت. ، ص 260.

ساحة للصراع الأيديولوجي بين مختلف الطبقات. فالمجتمع المدني الممثل في (المدارس،الكنائس، الإعلام، وغيرها) يمكن ان يلعب دورًا في ترسيخ هيمنة طبقة معينة من خلال نشر أيديولوجيا معينة، كما يمكن أيضا استخدامه أيضًا كأداة لمقاومة الهيمنة والتغيير1.

بينما ربط يورغن هابرماس (1929): مفهوم المجتمع المدني بالفضاء العام الديمقراطي، حيث يرى أن المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات التي تتيح للأفراد مناقشة القضايا العامة وتشكيل الرأي العام. ويؤكد هابرماس على أهمية الحوار المفتوح والمتساوي كوسيلة لتحقيق الديمقراطية2.

الملاحظ أن كل من غرامشي وهابرماس قدما تصورا للمجتمع المدني ككيان مستقل عن الدولة، يعمل على تلبية احتياجات الأفراد وحمايتهم، وخلق توازن بين الفرد والمجتمع والسلطة.

وهذه التعاريف المقدمة قد تقترب بشكل أو بآخر من مفهوم المجتمع المدني بالمفهوم الحديث من حيث أنه مجموعة التنظيمات المدنية المتنوعة والمتشعبة والتي ليس لها هدف ربحي معين، ولا تسير وفقا لسلطة معينة، ولا تعمل على خدمة مصالها الذاتية، انها تمثل الرابط المعنوي والأخلاقي بين أفراد مجتمع الواحد. إنه ذو طابع تضامني يعبر عن إنسانية الانسان، وفضاء لتحقيق الانسان لنفسه، ووسيلة قانونية للتعبير عن العادات والتقاليد والرؤى والأفكار في شكل منظم دون تعنيف أو اقصاء.

إن المجتمع المدني بهذا الشكل يمثل التنظيم الأخلاقي والاجتماعي والقانوني والثقافي والاستشاري، والذي يعد سلطة أخرى الى جانب السلطة السياسية ، فاذا كانت السلطة السياسية هي التنظيم التشريعي والتنفيذي والقانوني للدولة، فان المجتمع المدني هو الاطار المعنوي لهذا التنظيم ككل. بمعنى أنه سلطة معنوية تمثل أطياف متنوعة وشرائح متعددة من المجتمع. وقد يفوق أن يكون سلطة معنوية ليصبح سلطة حقيقية لما له من أدوات يمكن أن تؤثر على وعي افراد مجتمع ما، لكن بالمقابل يمكن أن تتحول هذه السلطة التي يملكها فيفرغ من محتواه، إذ هو صار أداة في يد السلطة السياسية تحرّكه كيفما يشاء.

2-دور المجتمع المدني

من خلال التطرق الى مفهوم المجتمع المدني من ناحية مفهومه يمكن أن تتكون لنا فكرة عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، فمن الناحية النظرية يمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في تطوير المجتمعات ودعم قضاياها المختلفة وذلك من خلال:

- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث يمثل المجتمع المدني وسيطًا بين الدولة والمواطنين، حيث يعمل على نشر الوعي حول الحقوق والحريات، ويشجع على المشاركة

1 - باسل صلوخ،(2022) ترجمة: ڤيڤيان عقيقي، غرامشي: النظرية الاجتماعية، العدد 3- على الرابط التالي:https://alsifr.org/gramsci-social-theory

2 - حسن مصدق. (2005). يورغن هابرماس مدرسة فرانكفورت، النّظرية النقدية التّواصليّة، المركز الثقافي العربي بيروت، ص90.

السياسية. من خلال، بتنظيم حملات توعية والدعوة لحقوق الإنسان والمشاركة السياسية السلمية، وهو ما يعزز قيم الديمقراطية.

-الرقابة على السلطة أيضا حيث المجتمع المدني يلعب دورًا هامًا في مراقبة أداء الحكومات والتأكد من احترام القوانين ومحاربة الفساد. من خلال تقارير الشفافية، والمساءلة العامة، وتسليط الضوء على القضايا المهمة، يساهم في الحد من التجاوزات ويزيد من شفافية العمل الحكومي.

-التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتوفير الدعم للفئات المهمشة، والمساهمة في تعزيز التنمية المحلية من خلال تقديم الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني. تسهم هذه المؤسسات في تحسين ظروف الحياة، ودعم الفئات المحتاجة، والحد من الفقر.

-بناء السلام وحل النزاعات يُسهم المجتمع المدني في بناء جسور التواصل بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع ويعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية. تقوم منظمات المجتمع المدني بأنشطة بناء السلام والحوار بين الثقافات والقبائل، مما يخفف من التوترات ويعزز التعايش السلمي1.

-حماية البيئة من خلال التوعية البيئية وتنظيم الحملات، تسهم منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي حول أهمية حماية البيئة والمشاركة في الأنشطة البيئية مثل التشجير وتنظيف المساحات العامة. وتضغط على الحكومات والشركات للالتزام بمعايير الاستدامة البيئية.

- الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة يدعم المجتمع المدني حقوق الأقليات والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ويسعى لضمان المساواة في الفرص والمعاملة العادلة. ويعمل على تمكين هذه الفئات من خلال التعليم والدعم القانوني وتقديم الخدمات اللازمة لرفع مستواهم المعيشي.

- تعزيز الوعي والتعليم يعمل المجتمع المدني على نشر الثقافة والمعرفة من خلال برامج تعليمية وتدريبية، تنظمها الجمعيات والنقابات، التي تهدف إلى تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة وتحسين فرصهم في سوق العمل.

-التغيير الاجتماعي يمثل المجتمع المدني قوة دافعة للتغيير، حيث يمكنه أن يسلط الضوء على قضايا هامة ويثير النقاشات العامة حولها. من خلال منظماته وحركاته، يمكن أن يدفع باتجاه تغييرات في السياسات والقوانين بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وتطلعاته.

إجمالًا، يعتبر المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في التنمية، ويعمل على تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

---

1 - هوارد ج، ويارداء (2008) ، المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث تر: ليلى زيدان ، ط1،الجمعية المصرية، القاهرة، ص 13.

ولتفعيل دور المجتمع المدني في التأسيس لقيم "العدالة"، "المساواة"، و"المواطنة"، ينبغي التركيز على مبادرات واستراتيجيات تُعزز هذه القيم في المجتمع، من خلال برامج وأنشطة مؤثرة. التي يمكن أن يتخذها المجتمع المدني لدعم هذه القيم مثل :

- التثقيف ونشر الوعي

حملات توعية **:**تنظيم حملات توعوية تسلط الضوء على أهمية العدالة والمساواة وحقوق المواطنة، من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية وورش العمل المجتمعية1**.**

- التعليم والتدريب :تصميم برامج تعليمية مخصصة لنشر ثقافة الحقوق والواجبات المدنية، وشرح دور العدالة في بناء المجتمع، وأهمية المساواة والمواطنة في خلق بيئة متكافئة للجميع**.**

-التمكين القانوني والدعم الحقوقي

الدعم القانوني للفئات الضعيفة :تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية للمواطنين، وخصوصًا الفئات المهمشة، لضمان حصولهم على حقوقهم القانونية والدستورية2**.**

المناصرة والترافع :رفع قضايا جماعية تدعم العدالة وتطالب بالمساواة أمام السلطات القضائية، والعمل على تقوية القوانين التي تحمي حقوق المواطنين وتضمن تطبيقها الفعّال**.**

-توفير منصات للحوار وبناء ثقافة المواطنة

المنتديات والحوار المجتمعي :تنظيم جلسات حوارية تجمع المواطنين من خلفيات مختلفة لتعزيز التواصل وتبادل الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مما يعزز ثقافة المواطنة والشعور بالانتماء للمجتمع**.**

ورش عمل عن المسؤولية المجتمعية :دعم الوعي حول أهمية التعايش والعمل المشترك والمسؤولية الجماعية في تحقيق العدالة والمساواة**.**

-دعم المساواة والتنوع داخل مؤسسات المجتمع المدني3

سياسات التنوع والاندماج **:**تعزيز قيم المساواة من خلال تمثيل جميع الفئات داخل مؤسسات المجتمع المدني، وضمان وصول النساء والأقليات وذوي الإعاقة إلى مواقع القيادة والقرار**.**

محاربة التمييز والتهميش **:**التصدي لصور التمييز داخل وخارج مؤسسات المجتمع المدني عبر تبني سياسات شاملة وشفافة تحمي جميع الأفراد وتعزز العدالة**.**

-المساهمة في السياسات العامة والتشريع

---

1 - هوارد ج، ويارداء المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، تر: ليلى زيدان ، ص 41.

2 - مركز البحوث العلمية، (1991)، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنفان للنشر والتوزيع، ط1، ص 136.

3 - هوارد ج، ويارداء المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، تر: ليلى زيدان، مرجع سابق، ص 41.

اقتراح سياسات تعزز العدالة والمساواة :التعاون مع السلطات في إعداد السياسات العامة وتقديم مقترحات تستند إلى دراسات وأبحاث محلية، بهدف دعم السياسات التي تضمن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

الضغط والتأثير في صنع القرار :استخدام أدوات المناصرة والضغط السياسي لنقل أصوات المجتمع وإيصال القضايا التي تحتاج إلى تغييرات قانونية تعزز من قيمة العدالة والمواطنة.

- تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات

تشجيع القطاع الخاص على المساهمة :حث الشركات والمؤسسات التجارية على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين فرص العمل للفئات المهمشة وتقديم برامج تدريبية تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص.

التأكيد على الشفافية والمساءلة :تشجيع المؤسسات العامة والخاصة على الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في تعاملاتها، مما يعزز الثقة ويسهم في تحقيق العدالة المجتمعية.

-إطلاق برامج تنمية مستدامة تركز على العدالة والمساواة

التنمية المحلية :تنفيذ مشاريع تنموية توفر فرص عمل وتساعد في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات الضعيفة والمناطق المهمشة، بحيث يتم توزيع الموارد بشكل عادل ومتساوٍ.

برامج دعم الريادة المجتمعية :تشجيع وتمويل المبادرات الشبابية والمجتمعية التي تعزز من مفاهيم العدالة والمواطنة.

-تطوير المناهج التعليمية لنشر قيم المواطنة والعدالة

تعديل المناهج الدراسية :العمل مع الهيئات التعليمية لتضمين قيم العدالة والمساواة والمواطنة في المناهج الدراسية، بحيث يتعلم الأجيال الشابة أهمية هذه القيم في بناء مجتمع متماسك.

-التعاون مع الحكومة لضمان تنفيذ القوانين والحقوق

التنسيق مع الجهات الحكومية :التعاون مع الحكومة لتطبيق القوانين التي تعزز من قيم العدالة والمساواة، والعمل على آليات مراقبة فعالة لضمان التطبيق السليم لهذه القوانين1.

إجمالاً، يعتمد تفعيل دور المجتمع المدني في التأسيس لقيم "العدالة"، "المساواة"، و"المواطنة" على العمل المشترك والتفاعل البناء مع جميع الأطراف، لخلق بيئة تحقق العدالة الاجتماعية، وتحترم حقوق الإنسان، وتدعم الشعور بالمسؤولية والانتماء.

3-واقع المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية:

من الناحية النظرية يمكن أن نتفق على أن ما ذكرناه آنفا هو وظيفة المجتمع المدني، لكن ميدانيا، وعمليا سنجد أنفسنا أمام متناقضات عديدة، خاصة إذا ما اخذنا في الحسبان أنه يمكن أن يتحول دور المجتمع المدني أو ينزلق نحو ذاتية هدامة تخضع لمصالح ضيقة تبعا لمستوى من الوعي يمكن أن يكون غير مكتمل.

ونحن هنا أمام حقيقة ينبغي الاعتراف بها :

1 - هوارد ج، ويارداً، تر: ليلى زيدان، المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث ، ص 42.

لا يمكن بأي حال الحديث عن مجتمع مدني مكتمل في مجتمع سائر نحو الديمقراطية، فشرط تحقق الديمقراطية لازم ليكون مجتمع مدني فعال يؤدي وظيفته المنوطة به.

وتحقّق الديمقراطية هو تحقق للوعي بمفهوم المواطنة وثقافة الحقوق والواجبات والانتصار لقيم العدالة والمساواة، وفوق كل ذلك انتشار ثقافة احترام القانون، والقانون بهذا الشكل الذي تتجسّد من خلاله قيم الديمقراطية لا يفرض من الخارج، بمعنى أن القانون لا يعبر عن جهة معينة أو جماعة معينة، أو يمثل حقبة تاريخية بعينها، بل المقصود بالقانون هو تجسد وعي الأفراد بضرورة الانتقال من مرحلة وعي تحكمها الفردانية إلى مرحلة من الوعي تؤمن بالعمل التشاركي بوصفه ضرورة لازمة لتحقق مصالح الكل. إنها حالة أخلاقية تعبر عن تجسيد الانسان لإنسانيته في علاقته بالجماعة، إنها مرحلة الوعي الانسان السياسية. وذلك بالانتقال من الذاتية إلى الانصهار في منظومة متعددة الأبعاد يعيش فيها الانسان بكرامة وأمن وسلام، إن القانون هو الوعي بضرورة العيش المشترك وفق نصوص تنظيمية تمنح لكل واحد منهم حقوقه مقابل أن يؤدي واجبه يعد حقا للآخر.

ان الديمقراطية هي منظومة وعي وليست قالباً جاهزا نستعيره لنشكّل من خلاله مواطنين صالحين.

لذلك نقول:

المجتمع الذي يعيش تخبطات على المستوى السياسي، نتيجة عدم اكتمال وعيه بضرورة العيش المشترك وفقا للقانون الذي يكفل حقوق كل الأفراد، فإنه سوف ينتج عنه غياب واضح لدولة المؤسسات، وهذا الغياب ينتج عنه أن يحتضن بعض الأمراض الاجتماعية، التي بدورها تؤثر وتمنع بشكل أو بآخر من تشكل مجتمع مدني فعال يؤدي وضيفته المنوطة به.

فنكون في مثل هكذا وضع امام نتيجتين:

مجتمع مدني صورة أخرى عن النظام السياسي القائم . يسير في فلكه ، ويكون خاضعا له، ويكون تمظهرا اخر للسلطة السياسية .

غياب تام للمجتمع المدني أو بمعنى تغييب له.

ذلك أن ضهور مجتمع مدني يحمل مشروعا واضحا هدفه أن يكون سلطة موازية للسلطة القائمة متعذر، وإن حدث ذلك فهو هنا اشبه بأن يكون ثورة أكثر من أن يكون مجتمعا مدنيا .

وبناء على هذا المفهوم سنجد أن المجتمع المدني يمكن من الناحية النظرية ان يؤدي دورين متمايزين

إما أن يكون أداة للتغيير

إما أن يكون أداة لتكريس سلطة الأمر الواقع

3-المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية بين الوعي والوعي الزائف:

-الوعي والوعي الزائف:

ولنبدأ بمفهوم الوعي والذي يمكن القول أنه فهم الإنسان لحقيقته وجوهره، أو إدراك الإنسان لماهيته وكنهه واختياره لنمط حياته بناء على ذلك الفهم الذي يحدده هو من خلاله وهذا ما نسميه الوعي الأصيل. بينما الوعي الزائف: هو الحالة التي يكون فيها نمط حياة

الإنسان الذي يختاره لا يعود لأنه فهم ماهيته وحقيقته، بل يحدده من خلال أمر خارج عنه ليس من جوهره1.

وما ينطبق على الأفراد هو عينه ما ينطبق على المجتمع، فيكون الأمر على الشكل التالي:

الوعي يكون أصيلا في المجتمع إذا كان نمط عيش أفراده نابع من فهمه لماهية وحقيقة ما ينبغي أن يكون عليه ضرورة العيش المشترك، ويكون الوعي زائفا إذا كان نمط عيش أفراده يحدده بناءً على فهم غير صحيح لما ينبغي أن يكون عليه ضرورة العيش المشترك2.

ماذا يعني هذا ؟

الوعي وعيان، وعي زائف ووعي حقيقي. الأول سلبي هدفه العيش في إطار ما هو واقع، أما الثاني فهو ايجابي هدفه مجاوزة ما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون. ولنبدأ بالأول أي الوعي الزائف: لماذا نسميه زائفا ؟ وهل يمكن اعتباره وعي إذا كان زائفا ؟

ماذا نفهم من خلال هذا الطرح؟

ما علاقة الوعي الزائف بالمجتمع المدني والدولة ؟

لاشك أن طبيعة المجتمع المدني ودوره مرتبطة أساسا بطبيعة المجتمع الذي يحتضنه والذي ينشأ بين أحضانه، إذ أن المجتمع المدني الذي ينشأ في بيئة ديمقراطية، غير المجتمع المدني الذي ينشأ في بيئة غير ديمقراطية.

لذلك قبل الحديث عن تحديات المجتمع المدني في الدول العربية، ينبغي تفكيك النظام السياسي الذي هو عليه العالم العربي، لأنه من غير المعقول أن يكون هناك مجتمع مدني فعال في ظل نظام سياسي غير واضح المعالم، فالمجتمع المدني يعبر عن حالة الوعي السائدة في المجتمع.

لذلك ينبغي علينا طرح السؤال التالي:

هل ارتقت الشعوب العربية الى مرحلة من الوعي بضرورة العيش المشترك ؟

أم أنها سائرة في الطريق لفهم ضرورات العيش المشترك؟

هل الشعوب العربية شعوب ديمقراطية ؟

أم أنها من ديمقراطية من الناحية الشكلية، بينما هي وضع مخالف من الناحية العملية؟ أم هي بين البينين؟

ونحن لا يهمنا من الأسئلة السابقة إلا تحقيق حقيقة مفادها أن اكتمال الوعي بمفهوم الديمقراطية من عدمه هو الذي يحدد شكل المجتمع المدني، ذلك أن المجتمع المدني لا محالة سوف ينشأ في ظل ذلك الوعي.

وعندما نقول الديمقراطية، لا نقصد بها التعددية الحزبية وان كانت كذلك، بل ما نقصده من الدمقراطية هو مرحلة من الوعي تمر عبر تجارب يصل اليها المجتمع يتخلى عن

---

1 - بوبقرة الصادق ، (2019)، تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر(قوانين الحركة ومبادئ الفعل) ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 20.

2 - تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر(قوانين الحركةومبادئ الفعل)، ص 21.

الأنانية الهدامة والاندماج الجماعة التي تمثل القانون الذي يكرس لعدة مفاهيم مثل الحرية والعدالة والمساواة وقبول الاختلاف واحترام الآخر. ان المقصود بالديمقراطية من حيث هي منظومة أخلاقية تضبط حدود وأخلاقيات العيش في جماعة.

نعود لنقول أن المجتمع المدني لا ينفك عن نوع السلطة السياسية القائمة، بل يمكن الجزم بحكم مفاده بأن شكل المجتمع المدني يتغير تبعا لنوع النظام السائد، فالمجتمع المدني سوف يكون صورة طبق الأصل لنوع النظام السياسي السائد، فاذا ما كان النظام السياسي حرا، ديمقراطيا، فكذلك المجتمع المدني سوف يكون فعالا ومنظما لأهداف واضحة لأنه يجد المجال المناسب للعيش.

أما إذا كان النظام السياسي موجها فكذلك المجتمع المدني سوف يكون موجها إلى جهة ما .

إننا اذن أمام طريقين إما أن يكون:

- المجتمع المدني هو الوجه الآخر للسلطة.
- وإما أن يكون أداة للتغيير الهادف والسير بالمجتمع الى مفهوم الديمقراطية والمواطنة والتشارك.

ويشترط في هذا الأخير أن يكون مستندا لمشروع نظري فكري يوضح له الأطر العامة التي يسير فيها هدفه رفع مستوى الوعي الى مفهوم القانون وبذلك يتخلص المجتمع المدني من أنانيته ويكون هدفه خدمة الصالح العام.

إن المجتمع المدني الذي لا يملك مشروع ولا يستند إلى مشروع سوف يكون عرضة لأن يتسرب فيه الوعي الزائف، وهو محاولة تنظيم نفسه في قوالب تنظيمية ظاهرها تقدم خدمة للمجتمع لكن في باطنه يكون أداة من أجل نيل مصالحه الذاتية والضيقة وبذلك يكون المجتمع المدني، أداة في يد السلطة السياسي القائمة، يعمل على تحقيق مصالحه الذاتية .

وشتان بين نوع هذا النوع من المجتمع المدني، وبين مجتمع مدني حر يسير وفق مشروع واضح وقناعات واضحة .

إننا إذن أمام حتمية تفكيك الوعي الذي يسر من خلاله المجتمع المدني ومحاولة سبر أغوراه من خلال دراسة ميدانية مخصصة لمجتمع معين بعينه، ذلك أن الاتجاه إلى الواقع سوف يحيلنا لا محالة إلى فوضى مترامية الأطراف، بحيث من الصعب، إن لم نقل انه من المتعذر الوصول إلى نتائج معينة، ذلك أنه سوف تختلط علينا الاحكام، بين منظمات للمجتمع المدني ذات أهداف أخلاقية وبين منظمات للمجتمع المدني ذات مصالح ضيقة.

4-تفعيل دور المجتمع المدني

إن دور المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية ينبغي أن تكون له وضيفة رئيسية وهي التعريف بالمرحلة الراهنة التي هو عليها المجتمع ومحاولة نقل المجتمع من مرحلة لأخرى من خلال رفع نسبة الوعي فيه إلى ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، إن دور المجتمع المدني هو محاول نقل المجتمع من حالة الأنانية إلى حالة العمل التشاركي. بأدوات معرفية ومنهجية مدروسة ، نقل المجتمع من الوعي الزائف الى الوعي الحقيقي.

وهذا يستلزم أن يكون مستندا الى مشروع فكري يعمل على تحديد مرحلة الوعي التي عليها المجتمع ومحاولة نقله إلى مرحلة وعي أسمى ، وهذا لن يتأتّى الا من خلال تفكيك

الوعي السائد من خلال تشكلاته عبر التاريخ. إيمانا منا بأن هناك وعيا معينا يمنع المجتمع من الذهاب إلى الغاية التي يريدها، ذلك أن طريق الإصلاح طريقه بيّن واضح، فالإشكال ليس إشكال حلول بقدر ما هو طرح سؤال لماذا لا يحاول المجتمع السير الى الحل مباشرة، وحتى المجتمع المدني الذي نعتقد أنه الأداة نحو التغيير صار وسيلة لتكريس مفهوم الانانية واعطائها مشروعية، إننا أمام حالة من الوعي الزائف الذي يمنع من الاتجاه نحو الحلول، إن المجتمع يعاني من أزمة نفسية تشكلت عبر مراحل تاريخية محددة وتطورت وفقا لمسار حتمي انتهى لشل المجتمع، وجعله عاجزا عن السير نحو الأمام، مجتمع يعرف الحقيقة لكنه يعجز عن الذهاب اليها، إنه مجتمع مكبل بوعي تسرب إليه وتمكن من القبض عليه بحيث يعجز عن الفكاك منه.

إن المجتمع المدني اليوم أمام مهمة فك وثاق المجتمع عن طريق أدوات منهجية ومعرفية واضحة ، وهذه الأدوات ليست وضيفة المجتمع المدني بل هي وظيفة للنخبة والذي مهمته "تفكيك الوعي " وإعادة " ضبط الوعي"، ليأتي دور المجتمع المدني لنقل الوعي الجديد إلى المجتمع، وتشكيل وسيلة ضغط على السلطة السياسية لما يمتلكه من أدوات منهجية ومعرفية مفحمة. بمثل هذا يكون للمجتمع المدني وظيفة أهم من وظيفة الدولة وسلطة أكبر من السلط السياسية، ويكون قوة رادعة وسلطة مراقبة ، وهذه المهمة التي يؤديها المجتمع المدني هي أقدس وأنبل مهمة يمكن أن يؤديها. والتي لا تعلوها أي قيمة.

الخاتمة:

ونحن هنا نعود لنؤكد حقيقة تاريخية وهي أن المجتمع المدني نشأ قبل الدولة، لأن المجتمع المدني ما هو في حقيقته إلا مرحلة مهمة في تشكل الدولة، اذ لا يمكن عقلا أن تنشأ الدولة دون أو قبل المجتمع المدني، إنه مرحلة وعي سابقة على تشكل الدولة، ولا يزول بزوالها، يمكن أن تنهار الدولة في لحظات من تاريخها، لكنها لا تنهار إلى الأبد ما دام المجتمع المدني فيها قائما. فالوعي لا يموت. مثلما أن الوعي لا يتحقق بين عشية وضحاها.

ونحن نضيف لمفهوم المجتمع المدني اليوم وضيفة جديدة ، خاصة اذا ما تكلمنا عن دور وتحديات المجتمع المدني في الواقع العربي لمحاولة تفعيل قيم التشارك وقبول الاخر – بأنه أمام مهمة جديدة هي لم الشتات المجتمع الواحد، ومحاولة ضمه ليكون يدا واحدة، ساعدا واحدا، صفا واحدا، متخندقا حول مشروع واحد، ذو هدف واضح، وغاية لا يزيح عنها مهما اعترضه من الصعاب.

قائمة المراجع:

1) ارسطو طاليس، (2009)، السياسة، تر: لطفي أحمد السيد ، (د.ط)منشورات الجمل ، بيروت.
2) باسل صلوخ،(2022) ترجمة: ڤيڤيان عقيقي، غرامشي: النظرية الاجتماعية، العدد 3- على الرابط التالي:https://alsifr.org/gramsci-social-theory
3) بوبقرة الصادق ، (2019)، تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر(قوانين الحركة ومبادئ الفعل) ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن .
4) توماس هوبز، (2011)، اللفياثان، تر: ديانا حبيب حرب وآخرون، ط1، كلمة، أبو ضبي.
5) جان جاك روسو، (2011)، في العقد الاجتماعي، تر: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، (ط1)، دار المعارف، بيروت، لبنان.
6) جون لوك ، في الحكومة المدنية ، (د.ت)تر: محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

7) حسن مصدق. (2005). يورغن هابرماس مدرسة فرانكفورت، النّظرية النقدية التّواصليّة، المركز الثقافي العربي بيروت،
8) فريدريك هيغل،(2007)، أصول فلسفة الحق، تر: امام عبد الفتاح إمام، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت.
9) مركز البحوث العلمية، (1991)، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنفان للنشر والتوزيع، ط1.
10) هوارد ج، ويارداء، (2008) ، المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث تر: ليلى زيدان ، ط1،الجمعية المصرية، القاهرة.
11) هوارد ج، ويارداء، تر: ليلى زيدان، المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث.